محمد الطيب عقاب

حمدان خوجة

رائد التجديد الإسلامي

محمد الطيب عقاب

حمدان خوجة

رائد التجديد الإسلامي

الجزائر 2007
عاصمة الثقافة العربية

هذه الموسوعة التاريخية للشباب تهدف الى تعميم الثقافة التاريخية الوطنية في أوساط الشباب الذي يبدو اليوم أكثر تعطشا للمعرفة عامة وللتاريخ خاصة .

وإن توافق إصدار هذه الموسوعة مع احتفالات الذكرى الثلاثين للثورة التحريرية الكبرى ، لمن شأنه أن يبعث فينا روح التطلع الى مواصلة هذه المسيرة من أجل تحقيق أهداف الثورة كاملة ولأجل بلوغ الغاية القصوى المتمثلة في الثورة الثقافية الشاملة .

د . محمد الطاهر العدواني

الاشراف الفني : حسين بروبة

افتتـاح يسيـر

سأكتفي ، في هذا الافتتاح ، بأن أحيل القارىء الكريم الى قراءة عبارات بعض أفكار حمدان خوجة ، مع مزيد من التأمل فيها ، لتتكشف له مجموعة من الحقائق العامة حول بداية الحركة الوطنية وفكرها الصحيح عند حمدان خوجة ، كما تتكشف له ـ أيضا ـ مجموعة من الحقائق العامة التي يصح أن نعدها المنطلقات الأساسية لهذا الكتيب الخاص من حيث منهجه وغايته .

ورغم التشابك المعقد للظروف التاريخية حول ظهور فكرة الحركة الوطنية ، أو القومية ، وهما مصطلحان لا يلتقيان مطلقا في أجواء العالم الاسلامي ، فان حمدان خوجة يمثل تيارا خاصا ؛ به أراد أن يمنح للجزائر شخصيتها وحريتها وكرامتها . ولم يأل جهدا ولا تراخي في مطلبه

من أجل مصلحة الجزائر ، ولم يعتر فكره الشدّ والجذب ، بل وقف كالطود الشامخ يجاهد بلسانه وقلمه ، وهو لعمري أبلغ الجهاد .

وكانت آثار حمدان خوجة ناصعة كبياض الثلج ، تحمل في تضاعيفها بذور التقدم والتطور والتغير ، وكانت هذه المعاني التي يجيش بها صدره واضحة ومفهومة ، لا يشوبها أدنى لون ضبابي .

وخرج حمدان خوجة عن اطار المحافظين الجامدين ، وما كانوا يجترونه من مراحل الانحطاط والسلوك البالي ، الذين نسوا أن الله « **لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** » ـ صدق الله العظيم . غير أن الاستعمار الفرنسي ، في نفس الوقت ، كان يحمل أهوال التخلّف والفقر والموت .

وأدرك حمدان خوجة أن الزمن في تدفع مجراه لا ينقطع أبدا ، فبقى واقفا ، يبحث للجزائر عن الخلاص الممكن من قبضة الاحتلال ، **فلم يجد غير التشهير بفرنسا وبأعمالها الدنيئة ، وفضح أفكارها الجوفاء التي تنادي بها في المحافل الدولية ومؤتمراتها . وأبرز أيضا النزعة القومية ، التي اتصف بها العالم المسيحي ، في نفس الوقت ما كان يحمله ذلك العالم من حقد وكراهية للمسلمين قاطبة .**

كل هذه الأفكار النيرة ، وكل هذه المقاومة ، التي حاول حمدان خوجة أن يطهر بها أتون فرنسا الجهنمي ، كلها كانت مع سنوات 1830 و1833 ، سواء في الجزائر أو أثناء اقامته في فرنسا .

وقد وعدتك ـ عزيزي القارىء ـ أن أحيلك الى بعض عبارات الفكر الوطني عند حمدان خوجة ، فاقرأ معي ما كتبه في مقدمة كتابه (المرآة) :

«أحقًا تتجدد نوائب القرن السادس عشر ، لتعيد الكرة في القرن التاسع عشر ؟ ! ... ان أنباء الآلام التي يقاسيها أبناء وطني لتصك مسامعي من حين الى حين ، وهي التي دفعت بي أن أجدّد شجاعة بعض التعساء منهم ، وأنهض بمعنوياتهم الخامدة .

«**انه لمن الصعب عليّ ... أن أرى ... ناحية آمنة ، يطمئن فيها أبناء وطني** . لقد فتشت ... عن شيئ يسلي هذا الشعب عن حقوقه المغتصبة ، **ويعزيه في آماله الخائبة ، فوجدت أنه لم يحظ بأية رحمة ولا بأدنى عدالـة .**

وفي الختام انني أتساءل ... : لماذا استوجب وطني تزعزعا في جميع أسسه وأركانه ، كما أصيب في جميع عناصره الحيوية !

وعندما أتأمل في أوضاع الشعوب الأخرى .. لا أجد من بينها شعبا محكوما عليه بأن يقاسي ... ، فأرى اليونان قد استجيب إلى استغاثته وتجمع شمله ... وأرى الشعب البلجيكي قد انفصل عن هولندا ، بسبب اختلاف في ... سياستهما وديانتهما ، وأرى ... الشعوب الحرّة تعتني ببولونيا ، من أجل ... اعادة جنسيتها ... وانني لأرى ... حكومة أنجلترا تخلّد مجدها وتثبت شرفها بتحرير الزنوج ...

« وعندما أعود لألقي نظرة على أرض الجزائر ، فإنني أبصر سكانها التعساء يئنون تحت نير الظلم والإبادة وشتى كوارث الحرب .

«وجميع هذه الأخطاء المقيتة قد ارتكبت باسم فرنسا ، التي تنادي بتحرير الشعوب وحقوق الإنسان ! !

«... ...ان قضية الجزائر لخطيرة جدا ، لأنها تتعلق بمصير أمة بأكملها ، تتألف من عشرة ملايين نسمة . ومن سوء الحظ أن أصبحت ... تفقد العشرات من خيرة أبنائها ، بسبب الحرب التي فرضها الحكم الاستبدادي ...

«... ان مفهوم المدنية ... هو اتباع الرأي العالمي ، من حيث ادخال القوي والضعيف تحت جناح العدالة

على السواء ، ومن حيث مساهمة جميع الأفراد في السعادة الانسانية ، ... »

بهذه الأفكار المعتدلة كان حمدان خوجة يواجه الفرنسيين ، والذين لم يتركوه يواصل نضاله السياسي ، فأرغم ـ مضطرا ـ أن ينتقل الى اسطامبول لمواصلة ما بدأه في وطنه الجزائر .

الظروف العامة للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي

مرت على الجزائر ظروف لاتختلف عن الظروف العامة في البلاد العربية ، من انحطاط في الثقافة ، وتدهور في الحياة الاجتماعيّة إبّان العهد التركي ؛ وخاصة في العهد الأخير منه ، حيث تمكنت الدول الأوربية من التوغل الى داخل جسم البلاد العربية ، بمختلف الوسائل ، قبل أن تكتسحها جملة وتفصيلا ، وتستولي عليها ، وتتصرف في شؤونها الخاصة كيفما شاءت ، وتسن القوانين المجحفة وتفقر شعوبها ، وتسلب كل خيراتها وثرواتها .

اذا كان لزاما علينا أن نحدد الاطار العام للجزائر ، قبل الاحتلال الفرنسي ، فإن أول اشارة يمكن أن نوردها ها هنا هي السيطرة المطلقة للإدارة التركية في الجزائر ، وعدم اشراك الأهالي في دواليب الإدارة ، وعدم الاستعانة

بهم ، ولو في الميدان العسكري ما عدا في الفترة الأخيرة من ذلك الحكم ، حيث تجرأ الداي علي خوجة ، داي لما قبل الأخير للجزائر ، ان يتخذ الجزء الأكبر من الجند من الأهالي ، ولكن ذلك لم يدم طويلا ، أو لم تكن فترة طويلة (1816 ـ 1830 م) ؛ وهي فترة غير كافية لاستدراك الأخطاء السياسية التي ارتكبها الأتراك في حق الشعب الجزائري ، بعد أن تمكنت فرنسا من جمع المعلومات السرية ، مكنتها من احتلال الجزائر ، من طرف الجاسوس الفرنسي المهندس بوتان بدءا من سنة 1808 م .

ولذلك نجد تذبذبا في الإدارة التركية بالجزائر ، عرفت على ضوئها أربع مراحل ، اتسمت كل مرحلة منها بطابعها الخاص ، وان تشابهت في جوهرها الأساسي ، وهي أن الجند هم الذين يعينون وينصبون الحكام (أغوات ، وباشوات ، ودايات) .

أولى هذه المراحل كانت مرحلة الباي لارباي (البكلر بكوات) ، امتدت من سنة 1518 الى سنة 1587 ، كانت فيها الادارة تحت سيطرة الدولة العثمانية : سياسيا وروحيا .

وثانيها هي مرحلة الباشوات ، انحصرت بين سنوات 1587 و 1659 . امتازت هذه الفترة بتعيين الباشا من طرف الجيش الانكشاري مع تزكية للسلطان العثماني ، تدوم فترة المنتخب مدة ثلاث سنوات ، والذي يحاول الاستزادة فوق هذه المدة ، يقتل لا محالة .

وثالثتها تسمى بمرحلة الأغوات ، تمتد من سنة 1659 الى سنة 1671 م . وقد نتجت بسبب الثورة التي قام بها مجلس الديوان على ابراهيم باشا ، حين أراد أن يستولي على التشريف المادي ، الذي يخصه سلطان الدولة العثمانية للجزائر ولاسطولها ، وهو الامتياز الذي قصد به المحافظة على رفع المعنويات لأفراد الأسطول وتقوية روح المتابعة في حركة الجهاد البحري على الدول المسيحية ودحر الصليبية في عقر دارها .

والمرحلة الأخيرة من الحكم التركي هي فترة الدايات ، وتمتد من سنة 1671 الى سنة 1830 م . وهي فترة ، كما نلاحظ ، جد طويلة ، اتصفت بكثرة الاضطرابات والفوضى ، وسيطرة نفوذ اليهود على التجارة الخارجية للجزائر ، حيث منحوا امتياز حق تصدير القمح بالخصوص

نحو فرنسا ، وهو الامتياز الذي أوقع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي ، حينما طالبت الجزائر فرنسا تسديد ثمن ذلك القمح .

كانت هذه العلاقة التجارية السبب غير المباشر للوجود الفرنسي في الجزائر (سنة 1830 م) . ذلك لأن فرنسا ، شأنها في ذلك شأن كل الدول الأوربية ، كانت قد فقدت جلّ مستعمراتها البعيدة عنها ، بسبب الحرب التي خسرتها مع بريطانيا في كامل قارة أمريكا . هذا اذا أضفنا السياسة المتعفنة للملك الفرنسي شارل العاشر (1823 ـ 1830 م) ، ومحاولة ذر الرّماد في العيون ، وتصريف أنظار المناوئين له في الحكم ـ نتيجة ما كان يقوم به من أعمال استبدادية ـ الى ما يشغلهم عن كل ما يجري في قصره . وضرورة البحث عن المستعمرات القريبة من فرنسا الأم . وفوق كل ذلك كان رجال الدين مع رأي الملك ، حيث أخذوا في تعبئة الجبهة المعارضة لسياسة شارل العاشر ، بضرورة الانتقام لشرف فرنسا المهان أمام الجزائر ، خاصة وأن الأحداث بدأت في تطور سريع ، كانت تبدو لفرنسا كبارقة أمل للانقضاض على الجزائر ، بعد أن أدركوا أن الأسطول الجزائري فقد جلّ سفنه الحربية في موقعة نافارين البحرية سنة 1827 م ، مع الأسطول المصري لمحاربة اليونان .

أما السبب المباشر ، والمتمثل في طرد الداي لقنصل فرنسا من قصره بالقصبة العليا ؛ لم يكن ذا بال ، بالمقارنة الى تجاهل الملك الفرنسي لرسائل الداي ، حينما كان يطالب فرنسا لتدفع ما ترتب عليها من دين ، نظير ما كانت تأخذه من ثروات البلاد وخاصة القمح . ولا بأس أن نورد قضية هذا الدين المترتب على فرنسا ، حسبما ذكره مؤرخنا المرحوم الأستاذ أحمد توفيق المدني في كتابه «الجزائر» ، ص 44 و 45 : «كانت شركة باكري وبوشناق (وهما يهودان) مستمرة على أعمالها مع فرنسا . وكانت عليها ديون بعضها للباشا (الداي حسين) ، وهو مقدار جسيم ، وبعضها للخواص ، وبما أن الباشا يهمه أن تتصل الخزينة الجزائرية بالملايين التي لها على باكرى فقد أخذ يلح في وجوب انهاء قضية الدين حتى يتصل كل ذي حق بحقه . وأخيرا حررت اتفاقية 28 أكتوبر 1819 وتقرّر فيها أن مجموع دين باكري على فرنسا هو سبعة ملايين فرنك ؛ وتقرر دفعها في 12 قسطا كل خمسة أيام . وكان على خزينة الدفع الفرنسية أن تبقي تحت يدها حسب هذا الاتفاق مقدارا يوازي جملة الديون الصحيحة التي على باكري الى أن تنتهي قضيته مع غرمائه اما باتفاق أو بواسطة المحاكم ؛ فدفعت الحكومة

لباكري مقدار 000 ، 500 ، 4 فرنك وأبقت في خزينة الودائع 000 ، 500 ، 2 فرنك .

ولقد تغافلت حكومة فرنسا عن وضع حصة الباشا على حدة عندما دفعت الأربعة ملايين والخمسمائة ألف فرنك لباكري وبوشناق ، فاستولى هذان على المبلغ ، وذهب باكري الى ليفورن (مدينة في شمال غربي ايطاليا) ، وتجنس بوشناق بالجنسية الفرنسية وسكن باريس .

أدرك الباشا أن حق خزينة الجزائر سيضيع لأن باكري وبوشناق أخذا لأنفسهما المال الذي اتصلا به . وأن ما تبقى انما هو وديعة بذمة الغرماء الخواص ، فتحصل على اعتراف من عائلة باكري بحقه وأرسل الى ملك فرنسا رسالة يقول فيها أن عائلة باكري كلها قد اتفقت على أن يكون مبلغ المليونين والخمسمائة ألف فرنك المودعة في خزينة الودائع الفرنسية راجعا لسمو الباشا مقابل دينه على الشركة . أما بقية الغرماء فيطالبون باكري رأسا ، ويدفع لهم مما استلم من خزينة فرنسا . الا أن ملك فرنسا لم يجب على تلك الرسالة . »

هذه هي القضية ، التي أدت الى قدوم فرنسا للجزائر ، واحتلالها . وها أنت ترى ، عزيزي القارىء ، كيف وازنت فرنسا بين أمرين غير متساويين ، أولهما ما يمثله

الجانب الجزائري ، وهو جزء من الاقتصاد الوطني . وثانيهما ما يمثله الجانب الفرنسي ، وهو سبب معنوي ، اعتبرته فرنسا مسا لشرفها وشرف المسيحية وهو ما صرح به ملك فرنسا ، في هذه الجملة : «ان العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الافرنسي ، سيكون باعانة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها .» (من كتاب الجزائر) المذكور أعلاه .
وهكذا نجد أن فرنسا قد أعطت هذا السبب أهمية قصوى ، وأبعاد سياسية بالغة الخطورة ، حسب زعمها ، و في نفس الوقت أوجدت لنفسها ذريعة ، مكنتها من اعلان الحرب ، دون تردد على الجزائر ، وبالتالي التخلص من ديونها ، ثم اشغال جمهور فرنسا عن الأعمال الجائرة لملكها (شارل العاشر) ، بحرب خارجية .

حمدان خوجة

مـولـده ونشـأتــه :

ولد حمدان خوجة بالجزائر العاصمة ، حوالي سنة 1189 هـ / 1775 م ، وفي عهد الداي محمد عثمان باشا ، وهو العام الذي هاجم فيه الاسبان مدينة الجزائر ، بقيادة الأميرال أوريلي ؛ وقد منيت الحملة الاسبانية بهزيمة شنيعة .

يعتبر حمدان خوجة من شريحة الكراغلة في المجتمع الجزائري ، ذلك لأن أباه تركي وأمه جزائرية . ورغم ذلك فأسرته كانت من أعيان الجزائر . جمعت بين الجاه والمال والنفوذ الإداري ، والمناصب السامية في الدولة ، أعلاها كانت الاشراف على ضرب السكة . بينما أبوه شغل عدة مناصب رفيعة ، منها منصب دفتر دار (أي أمين

سر الدولة ، أو أمين عام الدولة) ، بالاضافة الى اشتغاله بالاستاذية ، فقد كان استاذا في الشريعة الإسلامية ، وعالما من علماء المدينة ؛ وهذه المناصب كفيلة بأن تجعل أباه يتمتع بسمعة طيبة وبشأن رفيع ، ونفوذ حاد ، ليس في الأوساط الشعبية ، بل حتى لدى ديوان الداي بصفة خاصة . هذا مع الاشارة الى أن طبقة الكراغلة لم تكن ليسمح لها بتولي المناصب الحساسة في الحكم ابتداء من النصف الأول من القرن السابع عشر .

وقد كلفه أبوه (عثمان) بالرعاية ، فلقنه هو بنفسه ، بادىء ذي بدء ،مبادىء اللغة العربية ، ومعارف عصره ، بالاضافة الى ادخاله مدرسة (الكتّاب) لحفظ القرآن الكريم ، وتعلّم مبادىء الحساب ، وأصول الفقه ، وعلم الحديث . واجتاز حمدان خوجة التعليم الأولي بتفوق كبير ؛ الأمر الذي جعل أباه يوليه اهتماما خاصا ، فقام برعايته ، ولقنه أصول الادارة والحكم ، كما بصره بأمور السياسة ، ونمى فيه روح الشريعة الاسلامية .

ولا ريب أن يكون حمدان خوجة قد تلقى تعليمه ، أيضا ، على يد أساتذة آخرين ، اذ كان واسع الثقافة ، ملما بكثير من العلوم ، متبحرا خاصة في المذهب الحنفي ،

واعيا بمبادئ الطب والفلسفة . واستطاع حمدان خوجة أن يلم بكل هذه المعارف ، وهو ما يزال شابا يافعا .

ويبدو أن لا وجود لتعليم اللغة التركية في الجزائر ، لذلك نجد أباه يرسله الى الآستانة وهو لم يبلغ سن الخامسة عشر من عمره ، رفقة خاله ، الذي كان تاجرا كبيرا . كانت تلك الرحلة مشوبة بالشك والريبة ، حيث اختلف المترجمون لحياة حمدان خوجة حول أهداف الرحلة ، فمنهم من رأى أنها للتجارة ومنهم من حصرها في جانب العلم فقط . ومن الصعب تفضيل أو تقديم سبب دون آخر ، ولكن من الممكن جدا أن تنحصر في جانب واحد وهو رغبة والده حمدان خوجة لاعداد ولده للمستقبل في الجزائر التي تسودها اللغة التركية بالدرجة الأولى ، فأبوه أدرى بشؤون البلاد وبساساتها . فهو ، كما أشرنا ، يزاول ويمارس الواقع المتعارف عليه ، لذلك لم يأل جهدا في أن لا يكون ابنه أقل منه علما ودراسة ومنصبا وجاها ؛ لذلك سارع الى ارسال ابنه ليغترف من المنبع ، ويتعلم اللغة التركية على أصولها وصحاحها ، ويؤكد هذا القول بقاء حمدان خوجة مدة سبعة عشر سنة في اسطامبول «أو اسلام بول» ، ولكن هذه المدة الطويلة لانخال أنها كانت كلها من أجل

تعلّم اللغة التركية بل ربما لمساعدة خاله في تجارته ، ومهما يكن من أمر ليس هناك جواب شاف ، حول نشاط حمدان خوجة في اسطامبول ، طوال هذه الفترة . ذلك ، لأنه بمجرّد عودته الى الجزائر شرع في مواصلة دراسته العليا ، مستعينا في ذلك ، دائما بأبيه ، الذي لقنه أيضا مختلف العلوم المتعارف عليها في ذلك العصر ، وخاصة ادارة الحكم التركي ، والشريعة الاسلامية ، وأصول المنطق والفلسفة .

ويبدو أن ثقافة حمدان خوجة قد تعدت حدودها الطبيعية بالنسبة لأقرانه من الجزائريين ، حيث لم يرتبط بما كان يأخذه أولئك الطلبة الجزائريون في عصره من العلوم التقليدية التي كانت تقوم على تقليد واجترار آراء الفقهاء ، واجترار لما كتبه العلماء السابقون في العهود الخالية ، والاكثار من الشروح والحواشي على أمهات الكتب ، وابداء التعاليق عليها ، وما الى ذلك من التحليلات الفقهية الجوفاء ، بل وأكثر من هذا سعيهم الى حفظ ما في بطون تلك الكتب والمتون ، ثم الخروج عنها في حياتهم العملية ، نتيجة عدم فهمهم لها فهما صحيحا .

بينما اكتفى حمدان خوجة بتعلّم الثقافة الصحيحة ،

التي اتخذها في حياته العملية ، سواء في التجارة أو في الادارة أو السياسة . فتعلم كثيرا من العلوم الحديثة ، واطلع على الفلسفة اليونانية القديمة ، وآراء الفلاسفة الأوربيين المحدثين ، كما كان ملمّا بدقائق العلوم ، وهي معلومات ضمنه كتابه (اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء) .

كما اكتملت ثقافته بالرحلات المتعددة ، التي قام بها الى البلاد العربية والاسلامية ، وكذا الى بلدان أجنبية : كاسبانيا وايطاليا وفرنسا وانكلترا ؛ سمحت له باكتساب معارف وثقافة واسعة ، في كل مناحي الحياة الثقافية ، خاصة ما يتصل بالفكر السياسي الحديث ؛ وسنرى ، فيما بعد ، نموذجا من ذلك نقبسه من كتابه (المرآة) . وها هو قد أكد أنه تلقى ، خلال تلك الرحلات مبادىء السياسة الأوربية ، والديمقراطية ؛ اللتين تشكلان أساس الحكم التمثيلي والجمهوري في أوربا . وقد دفعه اعجابه بالديمقراطية الأوربية ونظام الحكم فيها ، أن شبهه بمبادىء أصول الحكم في الاسلام . ورأى أن لا فرق بين ذلك وذاك ، الا في ميدان التطبيق العملي .

ومن المحتمل أن نعزو سبب رحلات حمدان خوجة الى مختلف بلدان أوربا ، واسطامبول ، وتعلم لغاتها ؛

حرصه على تجارته . اذ كان من أكبر التجار ، ساعده على ذلك مركزه الحكومي ، فكان يقوم باستيراد بعض السلع باسمها (أي الحكومة) ليسهل له دفع ثمنها . وقد اتجه الى هذا النشاط بعد أن جرّب وظيفة الاستاذية في الشريعة الاسلامية . وربما يعزى هذا التحويل عن التدريس الى أمر واحد ، وهو ضعف الايراد من المال ، فرأى أن لا كسب الاّ في التجارة ، مع البقاء في مركزه الحكومي ، كمستشار أول للداي .

ولا غرو في أن يكون حمدان خوجةقد أخذ وتعلم مبادىء اللغة الفرنسية واللغة الأنكليزية ، بل كان بارعا في اللغة الفرنسية ، اذ استطاع أن يضع مؤلفا كاملا ، يضم كل المعلومات عن القطر الجزائري ، كما سنعرض اليه فيما بعد . أما اللغة الانكليزية فيعتقد أنه يتكلم بها ولا يكتبها ، ويوضح ذلك علاقته التجارية في تلك البلاد وعلى كل فان حمدان خوجة يعتبر من أبرز الشخصيات الجزائرية التي تمتعت بثقافة واطلاع واسعين جدا ، ولا ريب في ذلك ، فكتابه (المرآة) قد طعمه بوثائق سياسية هامة حول تاريخ الجزائر ، ومشاكلها من همجية الاحتلال الفرنسي .

تـآليـف حـمـدان خـوجـة :

كان للمحيط الذي نشأ فيه حمدان خوجة أثره البالغ في تكوينه الثقافي ، وتحديد شخصيته . واستطاع أن يرقى الى وظيفة الاستاذية ، واستخلاف مكان أبيه ككاتب أول لديوان الداي ، بالاضافة الى عنايته بتجارته الواسعة ، سواء في داخل البلاد ، أو في خارجها . كما سمحت له ثقافته الواسعة بالاطلاع على ما كان يجري في كل أوربا ، ويعي أحوالها وأزماتها السياسية ، ويدرك أهداف النهضة الثقافية فيها ، ويبارك التطور الصناعي فيها ، كما فهم أيضا تحرك أوربا الى ما وراء البحار والمحيطات ، بحثا عن المصادر الأولية لصناعتها النامية .

لذلك سنجد حمدان خوجة أن أقل ما يقال عنه قد حاول أن يقدم لأبناء وطنه بعض ما كان يؤمن به صالحا لهم ، وذلك من خلال كتبه ، التي أولها :

ـ اتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء :

موضوع هذا الكتاب الصغير ، ما ضمنه حمدان خوجة من وجوب الأخذ بالحضارة الأوربية ، في مجال الوقاية من الأمراض ، وسبل معالجة بعض منها . وذلك رغبة

منه لايقاظ الشعب من الطرق التقليدية البالية ، فيما يخص الوقاية من العلاج ، وهي الوقاية التي جربها المؤلف ونجا من الطاعون الذي أصاب أهل الجزائر سنة 1816 م ، والذي أودى بكثير منهم وعلى رأسهم الداي علي خوجة . والكتاب من تحقيق الأستاذ محمد بن عبد الكريم ، قامت بنشره الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سابقا سنة 1968 . وقد ترجمه حمدان خوجة الى اللغة التركية ، وقدمه هدية الى السلطان محمود الثاني .

ـ ثانيا رسالة بعنوان **حكمة العارف بوجه ينفع المسألة ليس في الإمكان** أبدع : وهي رسالة لم يقم أحد بتحقيقها بعد ، محفوظة في احدى مكتبات اسطامبول . وهي اختصار لبعض أفكار الإمام الغزالي .

ـ ثالثا : ترجمته لكتاب (**امداد الفتاح**) ، لمؤلفه حسن الشرنبلاني ، من اللغة التركية الى اللغة العربية ، مساهمة من حمدان خوجة لتوضيح المذهب الحنفي للجالية التركية في الجزائر .

ـ رابعا : كتابه **المرآة** ، أو ما أسماه بـ (لمحة تاريخية واحصائية عن دولة الجزائر) . انه فعلا يعتبر مرآة للجزائر ، من خلاله نستطيع أن نتعرف على الجزائر ، ونحصل

منه على كل ما يتصل بشؤون الجزائر : تاريخيا وجغرافيا واجتماعيا . وقد قسمه مؤلفه الى ثلاثة أقسام ، القسم الأول يشتمل على ثلاثة عشر فصلا ، لخص فيها المواضيع التالية :

الفصل الأول عنوانه ، البدو وأصلهم .

الفصل الثاني عنوانه . أخلاق البرابرة وعوائدهم .

الفصل الثالث عنوانه تابع لأخلاق البرابرة وعوائدهم .

الفصل الرابع عنوانه . سكان السهول وأخلاقهم وعوائدهم ، وهم سكان الصحراء) .

الفصل الخامس عنوانه « متيجة » وأخلاق سكانها وعوائدهم .

الفصل السادس وعنوانه . سكان القسم .

الفصل السابع خصصه لمدينة الجزائر العاصمة .

الفصل الثامن فخصصه لحكومة الأتراك ونظامهم وأصلهم .

الفصل التاسع في نمط تجنيد القراصنة (كيفية تسجيلهم وفي توزيع الغنائم ، وتنظيم الجيش ورجال الديوان) .

الفصل العاشر فموضوعه الداي وحكومته وعوائد مختلفة .

الفصل الحادي عشريتكلم فيه عن تحديد قوانين الأراضي
وكيفية قبض الضرائب .
الفصل الثاني عشر خصصه عن أسباب تلاشي حكومة
الأتراك ، وزوالها .
الفصل الثالث عشر ، وهوآخر فصول القسم الأول ، فيتكلم
فيه عن الشؤون الداخلية لدولة الجزائر ،
وبعض الملاحظات خصصها لداي حسين ،
الذي كان آخر الدايات .

أما القسم الثاني فيشتمل على اثني عشر فصلا . كان موضوع

الفصـل الأول الحرب وأسبابها بين الجزائر وفرنسا ،
عشية الاحتلال .
الفصـل الثاني جعله عن وصول (الجيش الفرنسي
الى سيدي فرج).
الفصـل الثالث وموضوعه حوادث مفصلة عن جميع
ما قد مرّ أثناء دخول (دي بورمون)
الى الجزائر ، ومنها قسم مجهول في فرنسا
لا ريب في ذلك .
الفصـل الرابع وهو عن الاحتلال العسكري والظلم
المرتكب بسببه

الفصــل الخامس خاص بالبايات ابّان الغزو الفرنسي

الفصل السادس خاص بادارة الجنرال (بورمون) بالجزائر.

الفصــل السابع عن حوادث دور الأسلحة والاحتلال العسكري.

الفصــل الثامن خاص أيضا بالاحتلال العسكري وسلوك ضباط الجيش الفرنسي .

الفصــل التاسع يتكلم فيه عن مصطفى بومزراق ، باي تيطري .

الفصــل العاشر ، عودة ثانية للإدارة الفرنسية في عهد (كلوزيل) وغزوتاه للمدية والبليدة .

الفصل الحادي عشر ، وهوأهم فصل في هذا القسم ، اذ يشتمل عن الأوقاف واستيلاء الجيش الفرنسي عليها والتغييرات التي طرأت عليها ، وكذا على المحاكم في عهد (كلوزيل)

الفصل الثاني عشر ، يوضح فيه كيف استولى الأوربيون على الممتلكات الجزائرية .

أما القسم الأخير ، وهو الأهم في نظرنا ، اذ يضم مجموعة من الوثائق التي كتبها حمدان خوجة ، في شكل شكاوي ، واحتجاجات ، وعرائض ، ونعرضها فيما يلي :

ـ عريضة من المؤلف ابراهيم بن مصطفى باشا (داي سابق) الى وزير الحرب الفرنسي (سولت) .

ـ عريضة أخرى من حمدان خوجة الى الوزير الفرنسي السابق .

ـ رسالة من حمدان خوجة الى الملك الفرنسي (لوي فيليب) .

ـ ملخص مذكرة ابراهيم بن مصطفى باشا الى الوزير الأول لملك فرنسا.

ـ رسالة من المؤلف الى مقرر مجلس الدولة الفرنسي

ـ رسالة أخرى من المؤلف الى المجلس المذ ور.

ـ عريضة من المحامي (كريمو) الى ملك فرنسا ، يكشف فيها مضمون حكم وزاري يختص بادارة المالية ، صدر في حق الخاج أمين السكة .

ـ نداءان الى كل من الكراغلة وسكان الجزائر.

ـ عريضة من المؤلف الى الملك الفرنسي (لوي فيليب)

ـ عريضة من أعيان الجزائر الى الملك الفرنسي .

ـ وثيقة تضم عدة شهادات من عدة أشخاص تثبت بأن عظاما لأموات بشرية جزائرية نقلت الى مرسيليا ، لاستعمالها في الصناعة .

ـ شهادة أخرى في نفس الموضوع السابق .

ـ رسالة من الملك الفرنسي الى المؤلف (حمدان خوجة) . يفيده فيها بأن كل الشكاوي التي أرسلها المؤلف اليه ، هي تحت نظر الملك ، الذي أمر باحالتها الى السيد وزير الحرب (سولت) وذلك ضمن دائرة اختصاصاته التي يوجد فيها موضوع طلبكم مرتبا مع الوثائق التي أرفقها المؤلف .

أنظر ، عزيزي القارىء ، كيف يتواصى الملك مع أفراد حاشيته ضد الجزائر ، وكيف يحصل الخداع والنفاق؟

ـ رسالة أخرى من المؤلف الى وزير الحرب (سولت) .

ـ نصّ الحكم الذي فاز به المؤلف لدى محكمة العدل بالجزائر ، حينما سلبت منه فرنسا أملاكه وأمواله وهو في فرنسا .

وقد ذكرنا كل مواد الكتاب ، قصدنا بذلك توفير الجهد على القراء ، للبحث عن كل موضوع يراد البحث فيه أو عنه ، حتى يدرك القارىء أن مثل هذا الكتاب جدير بالقراءة والاقتناء ، والاعتناء به أيضا .

وبقي أن نشير ـ هنا ـ أن هذا الكتاب قد قام بترجمته اثنان من البحاثين الجزائريين ، كانت الترجمة الأولى

قد ظهرت في سنة 1972 ، قام بترجمته الأستاذ محمد بن عبد الكريم ، وترجمته تعتبر كاملة اذ ترجم كل محتويات الكتاب بما فيها الوثائق ، التي ضمنها المؤلف كتابه ، وهي التي اعتبرناها كقسم ثالث

أما الترجمة الثانية ، فقد قام بها الأستاذ محمد العربي الزبيري ، وهي مبتورة من القسم الثالث ، الذي يضم مجموعة من الوثائق الخاصة للمؤلف . قامت الشركة الوطنية بنشر الكتاب سنة 1975 .

ويبدو أن حمدان خوجة لم يقم بنشر هذا الكتاب الاّ بعد أن (بلغ السيل الزبى) ، أو بعد أن (بلغ الحزام الطبيين) ، ذلك لأنه كان يود ، قبل أن يقدم على طبع (المرآة) ، أن تقوم فرنسا بتخفيف حال الجزائريين المعذبين في أرضهم ، طيلة ثلاث سنوات انتظرها المؤلف ، ولكن دون جدوى . غير أنه لم يتردد في نشر كتابه خاصة بعد أن قررت فرنسا ايفاد لجنة خاصة ، عرفت باللجنة الافريقية ، للتحقيق في الجزائر التي ارتكبها الجيش الفرنسي . و في نفس الوقت سارع حمدان الى نشر (المرآة) ، ليكون مرآة للجنة الافريقية ، وينبه الرأي العام الفرنسي ،في محاولة ما قد تقوم به تلك اللجنة ،عن وضعية الجزائريين التعساء، ذلك

لأن حمدان خوجة قد أدرك بحنكته السياسية وتجاربه مع الفرنسيين الا عيبهم السياسيه الدنيئة ، فسارع الى تنوير الذين استطاع أن يكسب عطفهم في فرنسا .

وقد إدرك حمدان خوجة خطورة العمل الذي قام به ، الاّ أن شعوره الوطني ، ومآسي اخوانه في الجزائر ، كانا العاملان الرئيسيان لأن يجابه بحياته وبكل ما يملك ، اذ يرى عمله هذا (شيء مقدس) لا بد من انجازه .

ثقافته وأعماله السياسية :

ذكرنا سابقا أن حمدان خوجة نال من الثقافة الحديثة ما لم ينله أي جزائري ، وان الثقافة العصرية التي تلقاها ، نتيجة لرحلاته المختلفة ، سمحت لأبيه أن يدخلهفي الوظيف الحكومي من بابه الواسع ،دون اللجوء الى الوساطة المتعفنة آنذاك ، فضلا عن كونه من الطبقة الأرستقراطيّة التي كان ينتمي اليها ، بفضل المركز الذي يشغله أبوه في الدولة ، وهو منصب الأمين الأول (مكتابجي) .

اذن ، وبمجرد وفاة أبيه ، تولى حمدان خوجة منصبه ، في الدولة ، وفي التعليم ، كأستاذ في الشريعة الإسلامية . وأصبح حمدان خوجة من جلساء الداي ،

بعد أن استوعب طرق الحكم والإدارة ، فأخذ يشارك في مجلس الديوان في المداولات ، التي كانت تجري كل أسبوع تقريبا ، خاصة في الفترة العصيبة ، والتي كانت تعيشها الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي ، وهي الفترة التي زادت من اهتمام حمدان خوجة في سبر أغوارها . فبحكم سعة اطلاعه في التاريخ ،نجده يعقد عدة مقارنات عن التاريخ الحديث والمعاصر ، في وقته طبعا ، ويتعجب من التناقض الذي كان يسود العالم الأوربي ، فبعضها كان يسعى لتقرير مصيره ، وبعض الشعوب الأخرى كانت تجهد الى احتلال دول أخرى ، وتحاول تمزيق وحدتها . ذلك لأنه وقف ، أثناء وجوده في أوربا على التحولات السياسية والاقتصادية ، التي طرأت عليها ، متأثرا بما أحدثته الثورة الفرنسية سنة 1789 ، من انقلاب في النواحي الإجتماعية ، والحد من سلطة نفوذ الملوك ورجال الدين ، اضافة الى اعجابه بما ظهر في بريطانيا من الحكم الديمقراطي ، وقيام المنادين بالفكرة الوطنية هذه المؤثرات كلها جعلت من حمدان خوجة يغير مجرى حياته تجاه وطنه الجزائر ، واخوانه فيها .

وهكذا كان حمدان خوجة من المستشارين الرئيسيين

للداي حسين . ورغم ذلك فرأيه فيما يخص الجيش الجزائري ، لم يكن واضحا ، رغم وجوده في معركة (اسطاوالي) ، الذي مني بهزيمة أمام الفرنسيين ، ثم احتلال البلاد .

ووجد حمدان خوجة نفسه يتمتع ، لدى الفرنسيين ، بنفس الوظيفة : أو قل بنفس الأهمية ، التي كان يتمتع بها في وقت الأتراك ، نتيجة مشاركته في كل المشاورات ، التي بين الداي حسين وصهره ابراهيم آغا ، والذي كان على رأس الحامية (الجيش) الجزائرية ، في شبه جزيرة سيدي فرج ، من جهة ؛ ومن جهة أخرى مع الفرنسيين . وهي المشاركة التي جعلت السلطات الفرنسية في الجزائر تعيّنه عضوا في مجلس بلدية الجزائر ، من أجل تقديم واعداد قائمة بأسماء الشخصيات من الجزائريين ، للاشراف على الأوقاف والحبوس ، واجراء مفاوضات مع اليهود ، لمعرفة وتحديد قيمة ديون الداي ، كما كلف بتقدير تعويضات الأملاك المزمع تقديمها لأصحابها ، والتي استحوذت عليها السلطات الفرنسية ، ولذلك كان حمدان خوجة همزة وصل بين السلطات الفرنسية وبين الأهالي . ورأت فرنسا أيضا أن تكلفه بالاتصال بزعماء المناطق ،

التي لم تتمكن بعد من غزوها واحتلالها ، فقام حمدان خوجة برحلتين الى باي قسنطينة (أحمد باي) ، وأخرى الى باي تيطري (بومزراق) . كما كانت له مراسلات مع الأمير عبد القادر ، حتى سنة 1840 م .

ونتيجة لمواقفه السياسية ، ودفاعه عن مصالح الشعب وحبه لوطنه الجزائر ، بدأت فرنسا ، أو السلطات الحاكمة الفرنسية في الجزائر ، تضيق عليه الخناق ، فجردته من بعض أملاكه ، وحوكم عليه بأن يدفع الى السيد يعقوب بكري (ما قدره 000 ، 35 من الفرنكات) ، وغيرها من الأعمال المشينة .

ذلك لأنه كان يتذمر من الظلم والجور ، اللذين كان يقاسيهما الشعب الجزائري على أيدي الغاصب المحتل ، وهو يشاهد ويسمع . ونجد ترجمة لآلامه لما كان يعانيه الشعب في هذه الجملة التي سجلها في كتابه (المرآة) : «ان أنباء الآلام التي يقاسيها أبناء وطني لتصك مسامعي من حين الى آخر ، وهي التي دفعت بي أن أجدد شجاعة بعض التعساء منهم ...)

ثم سجل لنا الأعمال التعسفية والجرائم البشعة التي ارتكبها المحتل الغاصب ، حتى أن منازل القناصل لم تنج

هي الأخرى من التهديم . كما أشار حمدان خوجة الى أن دور المحفوظات ووثائقها قد بددت وبعثرت في أزقات القصبة ، ثم أضاف أيضا ،في هذا الصدد ، أنه اضطر الى المشي فوقها ، أي الوثائق ، وهي مبعثرة في المدينة ، بسبب الاضطراب والفوضى المنعدمي النظير .

ومهما يكن من أمر ، فقد أدرك حمدان خوجة ، بفطنته وخبرته في الإدارة ، أن وراء تلك الأعمال التخريبية ، التي كان الحكام الفرنسيون يقومون بها ، هي من تدبير اليهود أنفسهم ، وهو مقتنع ، أي حمدان كتب عنهم من طرف المسؤولين الأوربيين أنفسهم ، أمثال الكاتب السوري (واتيل) ، والمشرع الهولندي (قروتيوى) ، والمؤرح الروماني القديم (تاسيت) .

شجّب حمدان خوجة أعمال الاحتلال الفرنسي الدنيئة ، من تهديم للمساجد وقصر الدولة الجزائرية (قصر الجنينة) ، وتحويل المؤسسات الدينية الى مستشفيات عسكرية ؛ وهو خرق للمعاهدات التي التزمت بها فرنسا ، بأن لا تلحق بالتراث الجزائري أي أذى ، ولكـــن شتان بين الكلام والوعود ، وبين العمل والالتزام به .

وأن التصرف الفرنسي في المؤسسات الدينية والمدنية يمثل بدائية الفكر لدى الفرنسيين ، حيث اعتبرت تلك الأملاك من أملاكهم الخاصة .

وقد توقع حمدان خوجة من السلطات الفرنسية أعمالا أخرى ، فهو ينقل الينا ما قرأه في احدى الجرائد الفرنسية أنَ مشروع تنصير الجزائريين قد وضع للتنفيذ . وقد علّق حمدان خوجة على هذا القرار ، بأن فرنسا أرادت به ترغيب الجزائريين لقبول الاحتلال ، حتى لا يبدون أي مقاومة ضد فرنسا ، ولكن حمدان خوجة وقف يرد على الفرنسيين ، بأن الجزائريين في غنى عن هذا التنصير والحرية ، بل يريدون من فرنسا أن تعوضهم مقابل ما هدمته من البنايات والدور والمؤسسات ، وان تطبيق هذا المشروع ـ مشروع التنصير ـ لصعب عليها . ثم أضاف قائلا : « ... وهذا لا يتم ما لم تكن وعود التعويض وعودا كافية غير كاذبة ! ... وكل شرّ يمكن أن نتصور وجوده ، فهو ممكن الوقوع تحت سلطة لا تؤمن الاَّ بالظلم والاستبداد ... »

وجدير هنا أن نذكرَ جملة بليغة لحمدان خوجة ، عندما رأى (كلوزيل) يغادر الجزائر ، والحسرة بادية

على محياه ، فعلق على ذلك بأنه «... لم يصح بعد من نشوة حب المال .. وقد أثبت أن الجزائر بمثابة أرض الميعاد ... اذ أراد أن يجعل تربتها .. أحسن بكثير من تربة الهند والجزر ...»

حمدان خوجة ينقل نشاطه الى باريس :

لم يسلم حمدان خوجة ، هو الآخر ، من ظلم الفرنسيين . فقد بدأوا يضيقون عليه الخناق ، بسبب ما كان يبديه للحكومة الاستعمارية ، من تعارض لأعمالها ولسياستها القهرية . اضافة الى ما تعرض له خاله ، الذي كان يشغل منصب أمين السكة وخزانة المال ، ابّان العهد التركي ، حيث وجهت له السلطات الاستعمارية تهمة اختلاس أموال خزينة الدولة في عهد الأتراك ، وأرغمته أن يعيدها لها . انه الاستيلاء والاستحواذ الفاضحين !

كان لنشاط حمدان خوجة السياسي أن عزله (كلوزيل) عن منصبه كعضو بارز في بلدية الجزائر ، ومعه مجموعة من أحرار الجزائر من بني جلدته . ولما لم يستجب (كلوزيل) لشكاوي الشعب الجزائري ، المتمثلة في ممثله ومقرره حمدان خوجة ومعه علماء الجزائر وأعيانها ، بل قوبلوا جميعا بالاهانة والسخرية .

لذلك قرر حمدان خوجة نقل عمله النضالي الى العاصمة الفرنسية ، حيث قام بعرض شكاوي سكان الجزائر .دفعه ذلك الى ما لاحظه من تناقض في نفوس الحكومة الفرنسية ، بين الوعد والوعيد ، بين الأمل وبين اليأس ،ثم الالتجاء الى سبيل واحد ، هو سبيل التنكيل والقمع والتهديم ، ولا سوى ذلك .

وأكد حمدان خوجة أنه بمجرّد وصوله الى باريس ، استطاع أن يكسب ودّ بعض أحرار فرنسا ، واستأنس بهم ، ونال احترامهم وبعض طبقات الشعب الفرنسي ، وها هو ذا قد ترك لنا هذه الجملة الحزينة : « ... بمجرد وصولي الى باريس ... قدّمت الى رئيس المجلس الوطني عريضة تتضمن ما هو مشهور وذائع من شكاوي أبناء وطني ، دون أن أتكلم عن قضيتي الخاصة ، التي هي الآن معلقة أمام مجلس الدولة ...)

وتألم حمدان خوجة لآلام شعب وطنه ، فيرجو من حكومة فرنسا أن «يخفف من مصيبتهم ، ولكن ها هو الوقت يمضي بسرعة ولم أخبر بأي قرار اتخذ في شأنهم ...» ، وهكذا راح رجاء حمدان خوجة أدراج الرياح ، وطال انتظاره ، بل ازدادت فرنسا توغلا في بلاد الجزائر شرقا

وغربا وجنوبا ، انه الاستعمار، بل قل الاستد مار والاستخراب ، والاستحواذ على خيرات البلاد ، وافقار الشعب ، وعزله في الجبال والأراضي الوعرة .

هذا ، ورغم ما كسبه حمدان خوجة من عطف بعض الأفراد ، والمنظمات السياسية ، منها المجلس الوطني ، الذي أصبح يطرح قضية الجزائر ضمن جدول أعماله ، بتأثير من حمدان خوجة وجهوده المستمرّة ؛ الذي قرر من جهته (أي المجلس) ارسال لجنة مختصة ، مهمتها تقصي الحقائق عن الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي بالجزائر ؛ وخوفا من تشويه الحقائق قام حمدان خوجة باصدار كتابه (المرآة) ، اضافة الى العرائض والرسائل والمذكرات التي كان يوجهها الى مختلف المسؤولين الفرنسيين ، ومنهم وزير الحربية . وقد أثار صدور كتاب المرآة استنكارا شديدا ، كان من نتائج ذلك أن اعتبرت الحكومة الفرنسية حمدان خوجة المحرض الأول في الجزائر على الفتن ، واعتبرته كوثيقة خطيرة يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر . لذلك قررت فرنسا أن تصادر جميع ممتلكات المؤلف ، ثم محاكمته في الجزائر غيابيا ، وبالتالي رفضت كل الشكاوي التي تقدم بها من قبل صراحة .

أدرك حمدان خوجة أن الظروف تسير ، بالنسبة اليه ، في الاتجاه المعاكس ، وأنها لم تعد في صالحه أبدا ، لذلك بدأ يكاتب السلطان العثماني ، يستحثه باسم الدين للذود عن البلدان الاسلامية ، ويطلب منه العون ، للذين يسعون الى محاربة فرنسا ، لتنمية روح المقاومة لديهم ، ومتابعة القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، مفكرا اياه أن ذلك يدخل ضمن الواجبات المفروضة عليه ، بصفته خليفة للمسلمين ، وظل الله في أرضه .

ووجد حمدان خوجة ، في الأخير ، أنه لا بد أن يسافر الى اسطامبول ، بعد أن أصبح مهددا بالاعتقال وهو في ديار الغربة . وفي سنة 1836 م كان قد حط رحاله باسطامبول ، فاختير لأن يكون مستشارا لشؤون المغرب الإسلامي ، بصفته أدرى بما جرى به من محن . وأصبح حمدان خوجة يشارك في جلسات وقائع مجلس الشورى (البرلماني) بالباب العالي ، ويدلي برأيه ، فيما يمكن اتخاذه بشأن قضية الجزائر وجيرانها . اضافة الى ذلك فقد كان يقوم بترجمة كل ما يرد من بلدان المغرب الاسلامي ، من اللغة العربية الى اللغة التركية ، والرد عليها ، اذا اقتضى الأمر الى ذلك .

القومية عند حمدان خوجة :

استعرضنا بعض تآليف حمدان خوجة ، وأشرنا الى مواضيعها الرئيسية ، ووجدناه يدعو الى ضرورة الأخذ بالعلوم التجريبية ، وتطبيق الحجر الصحي ، ونبذ التعصب والتزمت ، ثم التقليل من أتباع طرق الصوفية ، ومحاربة الشعوذة المتفشية في بعض الدراويش ، ونبذ روح الاتكالية .

على أن الذي يهمنا هنا ، هو التعرّف على مدى تفهمه لما يسمى بالفكر القومي والرّوح الوطنية .

أبرزنا بعض الجهود التي قام بها حمدان خوجة ، لصالح الشعب ، وهي الجهود التي كلفته ثمنا غاليا ، كان أهمها مصادرة جميع أملاكه وأمواله وتجارته ، ثم محاكمته وهوفي الجزائر ، وغيابيا حين صدوركتابه (المرآة) .

على أن أهم شيء قام به حمدان خوجة ضد فرنسا ، هو فضح كل أساليب فرنسا من سياسة المراوغة والتمويه ، فتارة تعلن بأنها ترغب في بث ونشر الحضارة الأوربية وفكرة الديمقراطية ، وأنها ستجعل من الشعب الجزائري شعبا متقدما متحضرا يرقى الى مصف البلدان الكبيرة المزدهرة ؛ ولكن حمدان خوجة انبرى لفرنسا وقال لها

« أن الجزائر غير فرنسا ،... ولا يمكن لشعبين يختلفان في الدين واللغة أن يلتقيا ، بينما الذي كان يدعو الى هذه الأفكار عندئذ ... في بداية القرن التاسع عشر هم دعاة القومية في البلقان ، دعاة القومية في بولندا ، دعاة القومية في ايطاليا و في ألمانيا ... أما دعاة القومية بهذا المعنى في العالم الإسلامي ، فلم ـ يقول الأستاذ سعد الله ـ أجد له نصا سابقا لحمدان خوجة ، ولذلك قلت بأنه من دعاة القومية أيضا » .

وبغض النظر عن الهدف الذي سعى اليه حمدان خوجة ، فإننا نعتبره من أوائل الداعين الى القيام في وجه المستعمر الأجنبي ، وبذلك يعد من الدعاة الأوائل الى الحركة الوطنية والى استقلال الشخصية الجزائرية عن الذي يحاول أن يستبد به ويستعبده . وعلى العموم فحمدان خوجة يعتز بجزائريته واخلاصه لوطنه ، وحبه للعدالة ، وتذمّره من الظلم والجور ، حتى قال : « انه لمن الصعب عليّ ـ جدا ـ أن أرى في الجزائر ناحية آمنة ، يطمئن فيها أبناء وطني » . ثم زاد فقال : « وفي الختام أنني أتساءل المرّة تلو الأخرى : لماذا استوجب وطني تزعزعا في جميع أسسه وأركانه ؛ كما أصيب في جميع عناصره الحيوية ؟ !

وعند ما أتأمل في أوضاع الشعوب الأخرى ـ التي حولنا ـ لا أجد من بينها شعبا محكوما عليه بأن يقاسي مثلما خصصنا ـ نحن ـ بمقاساته ؛ فأرى اليونان قد استجيب الى استغاثته وجمع شمله ، بعدما كان مشتتا في «الامبراطورية» العثمانية . وأرى الشّعب البلجيكي قد انفصل عن هولندا ، بسبب اختلاف في أصول سياستهما وديانتهما . وأرى جميع الشعوب الحرّة تعتني ببولونيا ، من أجل جبر خاطرها ، واعادة جنسيتها الى الوجود ، وإنني لأرى ـ كذلك ـ حكومة أنكلترا تخلد مجدها وتثبت شرفها بتحرير الزنوج ؛ فها هو البرلمان البريطاني يخصص لتعزيز هذا التحرير ميزانية قدرها نصف مليار» .

هكذا يرى حمدان خوجة العالم الذي يدعو الى الحرية في بعض البلدان ، ويسعى من جانب آخر الى استعباد الشعوب المغلوبة على أمرها ، ويغتنم فرصة ضعفها ، ليزيدها ضعفا على ضعف ؛ فجاء هو ، حمدان خوجة ، يستثير الهمم من جهة ، ومن جهة أخرى يلفت انتباه فرنسا الى سياستها المجحفة ، ومطالبته اياها بالتوقف عن أعمالها المشينة ؛ بل ثار في وجهها وقال بأن الجزائر للجزائريين. ولذلك وجدناه لا يدعو الى القومية الضيقة ، التي يعتقد البعض أنها خروج عن العالم الإسلامي وعن الامبراطورية ،

بل هي خروج عن طاعة ونفوذ الأجنبي ، الذي لا تربطه به أية رابطة من الروابط ـ الدينية أو الجنسية ، أو اللغوية ، وأن كل ما دعا اليه هو الأخذ بما يمكن أن يجعل الوطن في ازدهار ورقي ، ويجعله في مصف الدول الكبرى ، ليعيش أهله في عزة وكرامة .

وهكذا ، انتقل حمدان خوجة الى رحمة ربه ، وهو غير راض على وضعية شعبه ، الذي تركه تحت نير الاستعمار ، وكانت وفاته باسطامبول سنة 1255 هـ (1840 م) .

نمـاذج من وثـائـق
حمـدان خـوجـة

وثيقـة رقـم (1)
3 جوان 1833 (2)

عريضة موجهة الى صاحب السعادة رئيس الوزراء ووزير الحرب : السيد المشير «سولت الدوق دود الماتي»
(le Marchal soult duc de dalmatie)

(سيدي الوزير) : يشرفني أن ألفت نظر سعادتكم أن دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر قد كان متبوعا بمعاهدة تضمن أمن كل شخص ، كما تنص على حرمة المباني والأراضي والأمتعة ، وعلى الاحترام الواجب لنسائنا ومساجدنـا .

---

(1) كتبها سي حمدان بإسمه وأمضاها معه ابراهيم بن مصطفى باشا ، كما ستجدون ذلك آخر تعريب هذه الوثيقة .

(2) الموافق لـ (14 محرّم 1249 هـ) .

1 ـ إن اول فعل بادرت بارتكابه السلطة ـ ظلما وعدوانا ـ هو إيقافها للقاضي والمفتي ونفيهما ، من أجل الاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة[3] ، وعلى المؤسسات الخيرية[4] التي قد سعى في تأسيسها آباؤنا ، وجعلوها وقفا في سبيل الله ، ليكون مدخولها خاصّا بالفقراء والمساكين واليتامى والأرامل ؛ حسبما يقتضيه نظام شريعتنا ... وقد استولى على جميعها الحاكم الفرنسي بدون أي قانون ، كما استولى ـ أيضاً ـ على جميع الدراهم التي كانت بأيدي الوكلاء والقائمين عليها والمكلفين بتسييرها .

سيدي الوزير : اننا نطالب بإعادة هذه المؤسسات مع دخلها وثمن كرائها المقبوض مدة الاستيلاء عليها ، كما نطالب ـ كذلك ـ بكراء الحدائق التي استولت عليها الجنود ، وذلك طبقا لما تؤكده وتضمنه لنا شروط المعاهدة .

2 ـ تهديم بناياتنا الخصوصية والمؤسسات الخيرية والدينية . وقد كان هذا التهديم ـ حسب زعم السلطة الفرنسية ـ من أجل توسيع الطرقات ، وإيجاد إحدى الساحات . وقد نشر القائد «كلوزيل» (clauzel) في

(3) وهي التي تعرف بـ «أوقاف الحرمين الشريفين» .

(4) وهي التي تعرف في بعض أوساط القطر الجزائري باسم «سبل الخيرات» .

تاريخ 2 أكتوبر 1830[1] إعلانا يتضمن إعطاء كل واحد من أرباب الأملاك المهدّمة قيمة ما هدّم منها .

وقد كون هذا القائد لجنة للنظر في تحقيق الأملاك المهدمة وتقويم كرائها ، حسبما كانت إبّان حكم الأتراك . وقد كنت أحد أعضاء هذه اللجنة المؤلفة لهذا الغرض . ولم تدفع السلطة الفرنسيّة سوى الثمن من مبلغ التقويم ، ثم بقي عمل التهديم مستمرًا إلى يومنا هذا . وها هي الجزائر قد ذهب أكثر من ربعها بسبب هذا التهديم . ويوم كانت تحت إدارة السيد « بيشون » (pichon) كان هناك سجل لتقييد جميع الخسائر التي تقع يوميا ، بما فيها المباني المهدمة . أما الآن عندما أصبحت تحت إدارة السيد « جانتي دو بيسي » (jenty de Bussy) فقد أهملت السلطة هذا التقييد وكأنّ هذا الاهمال قد أوحى به القانون .

سيدي الوزير : إننا نطالب بكراء هذه المباني منذ تهديمها حتى الآن ، كما نطالب ـ أيضاً ـ بقيمتها ؛ وسواء كانت هذه المباني أملاكا خصوصية ، أو كانت أملاك

(1) الموافق لـ 12 جمادي الأولى سنة 1246 هـ .

مكة والمدينة، أوكانت مساجد . وسيكون تقويم هذا الكراء حسب الصرف الذي كان جاريا زمان الأتراك أو الصرف المعمول به اليوم ، ولنترك البت في هذا الأمر إلى مقتضى القوانين .

3 ـ تهديم أحد المساجد المسمّى بـ «جامع السيّدة» وقد أخذت السلطة أبوابه الخارجية ، وأعمدته المرمرية الجميلة وألواحه الزجاجية الصينية ، وأبوابه الداخلية الرقيقة ، المصنوعة بخشب الأرز المجلوب من فاس . وقد هدّمت في نفس الوقت ثلاثة أو أربعة مساجد صغيرة كانت تحوط بذلك الجامع ، وذلك كله من أجل إحداث ساحة هناك ؛ مع أن الواقع لا يقتضي ذلك لعدة أسباب .

أولا : إن إحداث هذه الساحة لم يكن شرطا ضمن شروط معاهدتنا يقضي باغتصاب هذه الأماكن المقدّسة .

ثانيا ، ان مدينتنا ليست في حاجة الى أية ساحة .

ثالثا : هب أن هذا التهديم قد كان الغاية منه المصلحة العامة ـ حسب زعم السلطة الفرنسية ـ إذن ، فكان على الأقل أن لا تُهمل السلطة قيمة أشياء تؤكد صيانتها معاهدة تسليم البلاد ، ويضمن قيمتها القانون الجاري به العمل في فرنسا نفسها .

سيدي الوزير : إننا نطالب بقيمة المساجد المهدّمة ، وكذلك بقيمة الأشياء التي أخذت منها . فلا سلطان ولا قاضي ولا مفتي يستطيع أن ينفرد بالتصرف في المساجد ، لأنها لجميع الناس . فلا يستطيع أحد أن يغير ما كان معمولا به منذ أزمان بعيدة المدى ، وما كان متبعا لدى جميع الأجيال المتقدّمة . ولجميع المسلمين الحق في مطالبتهم بإعادة بناء هذه المساجد .

4 ـ ان السلطة استولت على مساجدنا ومعابدنا (التي لم تنلها أيدي التهديم) ولم يبق للمسلمين من هذه الأماكن المقدسة سوى الرّبع فقط . أما الثلاثة الأرباع الأخرى ، فإن السلطة قد سلّمت بعضها الى كبار التجار الأجانب ، فحولوها الى مخازن لبضائعهم ومستودعات لسلعهم ، وما تبقى منها استولت عليه .

سيدي الوزير: إننا نطالب ـ أيضا ـ بإعادة هذه الأماكن الينا وهذا ما تقتضيه ـ دائماً ـ شروط المعاهدة ، كما نطالب بالتعويض من الخسارة التي تسبب فيها هذا الاحتلال ، ونطالب ـ كذلك ـ بقيمة الأشياء التي أخذتها الجنود الفرنسية من تلك المساجد ، لأن ذلك مخالف للنواميس السماوية والقوانين الوضعية ، فنحن المسلمين أنفسنا لا يجوز

لنا أن نتصرف في هذه الأماكن أو ننتفع بما فيها؛ ما عدا اداء الصلوات فيها أو إلقاء دروس بها من أجل الثقافة . فهي دائما محترمة لدينا ؛ ولو سقطت سقوفها ، وهدمت جدرانها وأصبحت خرابا يبابا .

5 ـ إن السلطة قد استولت ـ أيضا ـ على «جامع كتشّاوة» وحولته إلى كنيسة ، وهو المسجد الوحيد الذي بني على طراز حديث ، ويبدو ذلك في شكله الجميل وهندسته الفاخرة . فنحن نطالب ـ بإلحاح ـ أن تعاد الى هذا المسجد حالته الأولى التي كان عليها . واذا رغبت الحكومة الفرنسية في كنيسة ، فما عليها إلا أن تبنيها . وهي قديرة على بناء تلك ، ولعل هذا أحسن لها من إغاظة الشّعب الإفريقي (الجزائري) بمساس شعائر دينه ، وأسلم لها من أن تلطخ سمعة فرنسا وأن يستهان بشرفها ؛ ولا سيما إذا ما خانت معاهدة تسليم البلاد ، ودفنت الشروط المبرمة بين الطرفين .

6 ـ إن السلطة قد استولت على المؤسسات الخيرية التي تعرف بـ «الزوايا» . وهي أماكن مخصصة لايواء الفقراء والمعوزين ، وحتى الأغنياء قد يهرعون إليها في الأحايين ، ويتحصنون بها عندما تنزل بهم بعض الشدائد ،

فنحن نضم صوتنا إلى أصوات هؤلاء الفقراء والمساكين الذين يطالبون بإعادة هذه الزوايا والمؤسسات الخيرية الى مكانتها ، وكذلك يطالبون ـ ونحن معهم ـ بارجاع الأموال التي وجدت في هذه الزوايا عند الاستيلاء عليها وبثمن كرائها المقبوض بيد السلطة منذ الاستيلاء عليها حتى الآن ، لنوزعه على الفقراء والمساكين ، وعلى الذين أجبروا على مغادرة الزوايا ولم يسمح لهم من الوقت ؛ إلا بقدر ما حملوا فراشهم على أعناقهم .

7 ـ إن المراحيض العمومية وبيوت الخلاء التي بنتها طبقة أهل الخير ، من أجل المحافظة على نقاء المدينة ونظافتها ، قد استولت عليها السلطة الفرنسية وآجرتها الخاصة من أبناء ملتها ؛ بدل ما كانت وقفا على جميع الناس .

سيدي الوزير : لقد كان من الواجب أن ننزه سموكم ، ونصون حضرتكم عن مثل هذه الأشياء ؛ ولكن لما رأينا السادة الحكام الفرنسيين لم يخجلوا من ارتكابهم لهذه الأعمال الدنيئة ، والتي تخالف الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ، والتي تحط بشرف امتهم وتلطخ كرامة دولتهم . نعم ، لما رأينا ذلك أصبح واجبا علينا أن نشرح لكم هذه الأعمال ، ونطلعكم عليها إذن ، فنحن نطالب بإعادة هذه المراحيض ،

الى حالتها الأولى التي كانت عليها قبل هذا الاستيلاء ، كما نطالب ـ أيضاً ـ بتسليم مدخول كرائها لنوزعه على الفقراء والمساكين .

8 ـ لقد اقتضت شريعتنا والسياسة الواجب اتباعها في عوائدنا أن تكون أضرحة الأولياء وقبور الصالحين من الأماكن المحترمة لدينا . وقد كان المتهم منا إذا لجأ إلى أحد الأضرحة ليحتمي فيه يترك هناك ولا يلحق به ، بل يراقب خروجه من بعيد فإذا خرج قبض عليه ونفذ فيه الحكم الذي قد وقع عليه (وهذه العادة نفسها معمول بها في كنائس أوربا) . وكل ما جرت به العادة في الأضرحة والقبور ، قد جرت به ـ أيضاً ـ في مساجدنا ، ورغم ذلك فإن السلطة الفرنسية قد استولت على أكثر عدد من هذه الأضرحة المحترمة سواء منها ما كان داخل المدينة أو خارجها ، من أجل إكراء بعضها لكبار التجار ليحولوها الى مخازن سلع ، وأماكن تجارة ، وما تبقى منها اتخذته مساكن لجنودها ومن ينتمي إليها من المدنيين الأجانب . وقد أنبئنا من الجزائر أن السلطة قد استولت كذلك ـ بعد مغادرتنا البلاد ـ على ضريح أحد الأولياء المسمّى «سيدي الجودي» . وقد أكرته بمبلغ قدره مائة فرنك (100 ف) . فكيف يجرؤ هؤلاء السادة على هذا العمل الفضيع الذي

ينضح خزيا وعارا على الأمة الفرنسية ، وذلك كله من أجل الحصول على مبلغ زهيد كهذا ! فإن اعتبرت السلطة هذه الأماكن ملكا لها ، فإنها ـ في الحقيقة ـ ليست لها البتة .

من مذكرة حررت في 2 فيفري 1833 (1)

ومما عرض ـ في هذه المذكرة ـ :

1 ـ إنّ المساجد والمعابد المقدّسة قد اغتصبت واستولى عليها ، من أجل أن تحوّل إلى متاجر ومستشفيات ؛ فمنها ثمانية مساجد كبيرة وأخرى صغيرة قد أصبحت محرمة على سكان البلاد ، كما حرم الفقراء والمساكين من أوقافها التي طالما كانت سببا في إغاثتهم وإنقاذهم من مخالب الفقر والاحتياج .

أما المسجد الرئسي للمدينة[1] فقد امّحى ولم يبق أثره .

2 ـ إن كثيرا من الأملاك الخاصة أصبحت مهدّمة ؛ مع أن دخلها هو السبب الوحيدفي وجود أصحابها .

---

(1) الموافق لـ (13 رمضان 1248 هـ) .

(2) هو (مسجد السيدة) الذي هدم اثر الاحتلال مباشرة .

ثم ان عددا كبيرا من هذه المنازل قد أضحى محتلا من طرف الفرنسيين ؛ دون أن يدفعوا الكراء . والشيء الخطير الذي يقوي الآلام (ويزيد في الطين بلّة) أن المواد الغذائية قد ارتفعت أسوامها وتضاعفت أسعارها ضعفين .

3 ـ لقد استولي على الأوقاف المعروفة بـ (أوقاف مكة والمدينة) التي خصص دخلها لتخفيف آلام الفقراء والمساكين واخماد وجعهم .

4 ـ لقد استولي على خزانة (بيت المال) التي كانت ملكاً لمدينة (الجزائر) والتي كانت تستعمل من أجل سدّ عوز المحتاجين .

5 ـ إن المسلمين قد تعرضوا لوابل السبّ والشتم على قوارع الطرق العامة ، وإن نساءهم قد تعرّضن ـ أيضاً ـ لأذى الجنود الذين راحوا يحاولون نزع البراقيع التي يسترن بها أوجههن . ومثل هذه الأعمال أصبحت ـ كل يوم ـ تتجدد ، رغم الشكاوي المتكرّرة .

6 ـ عندما يثور البدو يخرج إليهم قائد القواد ، فيؤدبهم وبمجرّد عودته توجّه التهمة الى الحضريين (سكان السواحل) : بأنهم متواطئون مع البدو ، على هذه الثورات ، لقد أصبحنا في جحيم ! : فالفرنسيون يتهموننا بالتآمر

مع العرب ، وهؤلاء يقتلوننا ويذبحوننا متى ظفروا بنا ، لأننا قد أصبحنا ـ في نظرهم ـ نساند الفرنسيين . نعم ، لقد أصبحنا من رعايا فرنسا وأمسينا خاضعين لها ، وسوف لانخون المصالح العامة . فنحن سعداء ! اذا عوملنا معاملة تلك الرعايا وطبقت علينا قوانينها !

7 ـ بعد قضية «بوفاريك» 1) أصبح حميدو (الملازم للآغا) منبوذا في السجن ، بسبب تهمة ألصقت به وافتراء زوّر عليه ، وبقي هناك إلى أن مات شرّ ميتة .

8 ـ إنّ أولاد الأولياء (المرابطين)ـ الذين قد قبض عليهم بمدينة القليعة ـ ما زالوا يئنون تحت نير السجن . فهؤلاء الرّجال يحبون السلم ويدعون إلى الألفة والوئام ، كما أنهم ليسوا أعداء الفرنسيين .

9 ــ لقد هتكت حرمة قداسة أحد الأولياء ، حيث التجأت 45 لاجئا من سكان البليدة ، وقد قتل هؤلاء التعساء هناك .

10 ـ لقد هدمت مقابرنا ، وتعرض ما تبقى من رفات أجدادنا للتنجيس والتدنيس ، وقد أرسل قسم

---

(1) لم يوجد رقم 5 في النص الأصلي .

من عظام الأموات البشرية الى مرسيليا لقصد التجارة بها هناك[2] .

(... ... تهديم قسم كبير من بنايات مدينة الجزائر ؛ دون دفع أيّ قيمة في مقابل تلك البنايات المهدّمة . اغتصاب المؤسسات الخيرية التي أسست في مدينة الجزائر بواسطة عطايا الأتقياء وهبات أهل الخير ، من أجل إيواء الفقراء ومصلحة المساكين . اغتصاب مساجدنا التي قد هدّم قسم منها : أما القسم الأكبر فإنه أجّر لبعض التجار ، فحولوه الى محال تجارية . اغتصاب المراحيض وبيوت الراحة ، وهي نوع من المؤسسات التي أنشئت على أيدي أشخاص محسنين قصد الصحة العمومية وسلامة البلاد من الوباء ، اغتصاب منازلنا التي تأوينا . مسّ ديننا وأخلاقنا . نبش مقابرنا . إزعاج أمواتنا في قبورهم ، ونزع العظام البشرية الحديثة الدفن والتي ما زالت محتفظة بشعورها وجلاها ، وقد وصلت إلى مرسيليا عدة حمولات منها ، قصد الاتّجار بها وبيعها هناك .

وهناك مجموعة من الافعال الأخرى لا مثيل لها حتى في الأزمان البعيدة جدًّا وحتّى في العصور الوسطى أيضاً .

---

(2) أنظر الوثائق : رقم 1 ـ 12 ـ 13 .

إن الأشخاص الذين كانوا قبلنا قد تقدموا بهذه الشكاوي والمظالم الى الوزراء ، فأجابوهم بأنهم سيبحثون عن حقيقة هذه الشكاوي والمظالم ، وسيتصلون بأخبار تصحّح مزاعم المتقدمين بها من أجل إصلاح الأفعال السيئة،ولكن هذا الجواب يبدو أنه وهمي مضلل ، فإلى من يوجه الحديث من أجل الحصول على الأخبار والمعلومات ؟ أيوجه الى أصحاب هذه الأفعال التي يشتكي منها ؟ وهل يعترف الظالم بظلمه ؟ !

سيدي ان الحالة الراهنة لسكان الجزائر لتعطي مثلا للبؤس الذي لم يسمع به قط (في العالم) . فكيف يتحدث التاريخ – في الأيام المقبلة ـ عن وجود الفرنسيين بين هؤلاء السكان ؟ وما هي الوسائل المستعملة ـ بواسطة المدينة والحضارة ـ من أجل غزو هذه البلاد وقهرها ؟ وهل من الواجب أن نصدم في أخلاقنا ، ونمس في ديننا ؟ ولكن وا أسفاه ! . . . . »

وفيما يخص المذكرة الخامسة :

فإن أمرها يفرض أن نرجع لى ذكر الأفعال المخلة بالشرف مثل السلب والنهب المتواليين ، واللذين قد قام بهما الفرنسيون عند دخولهم مدينة الجزائر ، وفي أثناء الأيام الأخيرة من عهد الداي . فالحاج محمد الذي

قد كان يملك 68 رطلا من الذهب وكثيرا من الأثاث والأمتعة التي كانت مودعة بدار السكة لدى الداي ، لم يتمكن أن يذهب الى بيت المال لرفع أمواله .

ومقدار ، 68 رطلا من الذهب والأمتعة المشار اليها سابقا ما زالت موجودة هناك في الوقت الذي استولى الفرنسيون على مدينة الجزائر . وفي صباح يوم الاستسلام نفسه قد سلم مفتاح دار السكة الى الوكيل المتصرف ، ثم وضعت الأختام على المحال بأمر منه . وبقيت هذه الأختام مدة ثلاثة أيام بعد وضعها . وقد كان الحاج محمد مصحوبا بأحد من اليهود وبمحضر السيد « دوفال » (Deval) القنصل الفرنسي يوم أن طلب من السيد المتصرف العام « دونيي » (Denniée) أن يسمح له برفع ذهبه الذي يقدر بـ (68) رطلا المودعة ببيت المال . وذلك بنفسه أو بوساطة أحد غيره . وقد اعترف السيد المتصرف العام بحقيقة الأمر وأنصف الحاج محمد في مطلبه بعدما استفسره عن مقدار الأموال التي هي ملك لإيالة الجزائر . ثم انه أرسل ضابطا حاملا للمفتاح وبيده الدراهم التي كلف بتسليمها إلى صاحبها ؛ ولكن هذه الأموال التي كان من المفروض أن أن تكون موجودة بدار السكة ـ حسب تصريح الحاج محمد ـ والتي قد سجلت بالفعل في سجل بيت المال قد ضاعت

من هناك وانتهبت . ثم أن الضابط الذي كان حاملا للمفاتيح والحاج محمد ومن كان معهما من المساعدين في عملهما هذا ، قد انتبهوا الى ما وقع ، واقتضى نظرهم بأن جريمة السرقة قد ارتكبت حديثا . بيد أن السيد « فوجورو» قد أدعى بأن كل ما كان موجودا ببيت المال قد رفع وأخذ من هناك قبل تسليم المفاتيح . ولكن هذا الأمر أقل احتمالا ، اذ كيف يفترض بأنّ المتصرف قد تسلم مفاتيح بيت المال صباح يوم استيلاء الجزائر ، لو أن كل ما كان موجود هناك قد أخذ وسرق من قبل ؟ وكيف يمكن له في هذه الحالة أن يضع الأختام ؟ وكيف يمكن له أن يقوم بهذا العمل والحالة أنه قد كان عالما بحقيقة هذا الأمر؟ فكيف ذلك ؟ !

أرأيتم متصرفا بيده مفاتيح بيت المال ولم يقم بتحقيق سرقة ذلك المال وأخذه من الخزينة ؟ وبناء على ذلك فإن ما تقدم ذكره قد أصبح من الأمور التي لا يتصورها العقل ، وان الاحتمالات التي أتينا بها انفا لهي مدعمة لأقوالنا ، ولا يمكن أن تدحض حجتنا الاّ باجراء تحقيق . ولكن ما دام التحقيق لم يبيّن أن السيد « ديني» قد أخذ المال ووضعه تحت ضمانه عندما وضع الاختام واستلم المفاتيح ، بل أن هذا المال قد ضاع وفقد . فما دام كذلك فلا يمكن أن يعترف بمنزلة متصرف شهير مثل السيد

« دينيبي ».ولنشرك ـ من ناحية أخرى ـ في هذا الأمر الحاج محمد ، وأن المطلب الموجه اليه يحط من قدره ، وبذلك السبب أصبح كأن تلك السرقة ظهرت عليه . وهل يمكن أن يوجد مدة حياته الطويلة ما يثبت هذا الشتم والاذاية ؟ كلا ! بل في استطاعته ـ بدون شك ـ أن يسلم نفسه ويتنازل عن سلوكه تحت أشدّ التفتيشات والفحوص ، ويصبح هو في مأمن من اللوم والتوبيخ ما دام حيا .

وهل يمكن لرجل استولى على اربعمائة من أرطال الفضة وعشرة من أرطال الذهب ـ هي ملك الدولة ـ أن يأتي الى رجالها ويطالب بالنقود التي قد أخذها من الخزينة ؟ ألم تكف هذه المساعي وتبرهن بأن ضميره سليم من كل لوم وتأنيب فلو كانت الأخرى أي : فلو أنه أخذ نقودا من الخزينة لاحترز من قدومه الى المشرفين على تلك الخزينة شاكيا مرة ومطالبا أخرى . فهذا ما كان من جواب (الحاج محمد) وكان السيد «فوجورو» المفتش قد لازم الصمت وسكت عن الأمر ابتداء من تاريخ 28 جانفي[1] لى تاريخ 16 مارس[2] ، حيث أرسل جوابا الى الحاج محمد وهذا نصّه :

(1) أي : من سنة 1831 م الموافق لـ (14 شعبان 1246 هـ) .
(2) أي : من سنة 1831 م الموافق لـ (2 شوال 1246 هـ) .

«إنّ السيد مدير أملاك الدولة كان قد تشرف بمكاتبتكم في شأن أن تدفعوا الى صندوق الخزناجي العام للجيش مبلغ الدراهم التي قد بقيت دينا عليكم من قبل الحكومة الجزائرية وذلك ما يأتي ذكره :

710 ، 13 قناطير من الصوف ، سوم 20 (بوجه) للقنطار هو : 200 ، 274

مبلغ مسبق الى «ديميتري» تحت ضمانكم هو : 000 ، 6

مبلغ مسبق الى قاسي تحت ضمانكم هو : 000 ، 3

من أجل 25 حزمة (أوربطة) مخصصة للسكة هو : 960 ، 24

من أجل 150 حزمة (أوربطة) مخصصة للسكة هو : 200 ،7

من أجل 10 حزمات (أوربطات) مخصصة للسكة هو400 ، 6

المجموع : 760 ، 321

وثيقة رقم (11)

عريضة مرسلة من لدن وجهاء الجزائر ونبلائها الى الملك

ان نبلاء الجزائر الموقعين أدناه ، والذين قد وضعوا جميع آمالهم وثقتهم في شخصية صاحب الجلالة : ملك الفرنسيين ، وفي جميع حكومته الأبوية ليتشرفون بأن يشرحوا له ـ باحترام تام ـ أن العناية الالهية قد وضعت الجزائر تحت وصايته الجليلة وولايته الرفيعة ، منذ ثلاث سنوات التي راح يقاسي ـ خلالها ـ سكان هذا القطر جميع أنواع الآلام ، وأكبر الضنك والحرمان .

فشكاواهم ومظالمهم التي قدموها الى حكومة صاحب الجلالة قد ذهبت سدى ، ولم يعط أدنى اهتمام إلى مطالبهم ، ولم يسع في اصلاح أيّ خطأ كان ، ويبدو ذلك بالعكس ؛

فكلما ازدادت الشكاوي ازدادت حالة السكان خطرا .
والموقعون أدناه يعزون ذلك كله الى تدبير مشؤوم ونظام محتوم ، لأن نفس الحكومة الفرنسية تعمل على توزيع أموالها بسخاء من أجل انتشار الأفكار التحرّرية ، ومن أجل إشراك الشعوب في السعادة ؛ إذن فلا ينبغي أن يحرم الجزائريون وحدهم من المنافع الكثيرة . وصاحب الجلالة ملك الفرنسيين ليودّ كثيرا أن يعتبرهم بأنهم جديرون برعايته ورفقه . وباسم الموقعين أدناه قد فوّض إلى سي حمدان بن عثمان خوجة أن يقدم هذه العريضة إلى جلالتكم . وقد وكلناه ، ليمثلنا ، ويروج قضيتنا ويعرف بحقوقنا ؛ سواء لدى محكمة الحكومة الفرنسية أو تحت رعاية ملك الفرنسيين الذي أصبح أبا للأمة ، وعونا للجزائريين ، ومدافعا عنهم ، ومؤيدا لتحريرهم . وهذا ما كنا نتمناه من أفضل الملوك ، الذي تتمثل في شيمه جميع الفضائل .

ان الموقعين أدناه ليتجاسرون ـ أمام صاحب الجلالة : ملك الفرنسيين ـ ليفوهوا له بشكرهم الحارّ ، مقتنعين ومعترفين بالنظم الحسنة التي سيسنّها طبق مصالح بلادهم . وقد ختموا هذه العريضة بعبارات الخضوع والتواضع ، ثم وضع كل منهم خط يده . وكانوا ـ مع احترامهم له خدامه الأوفياء جدا ، خاضعين له للغاية .

الجزائر 27 أوت 1833[1]

(بحسب الإمضاءات)

(1) الموافق لـ (10 ربيع الثاني 1249 هـ) .

وثيقة رقم (12)

(أ)

شهادة تؤكد قدوم السفينة « لابون جزريفين » ((Labon)
(josephine) الى مينا « مرسيليا » حاملة عظاما بشرية .

أنا الطبيب الموقع أدناه ، أشهد أن لديّ تحقيقا بأن السفينة الفرنسية « لا بون جوزيفين (Labonne josephine) الموضوعة تحت أمر الربان « بيريفولا » (Périfola) القادم بها من الجزائر ، قد كانت مشحونة بكمية من العظام ، منها عظام تخص بالجنس البشري ، ومن ضمنها جماجم . وأكواع ، وعظام أفخاذ ، الخ ، الخ ......

وإيمانا بما يلزم سلمت الشهادة الحاضرة ، لتستعمل في حالة الاحتياج إليها .

مرسيليا 14 مارس 1833[1]

الإمضاء : «سيقود» (Segaud)

نظر فيها مدير الشرطة لدائرة «قراند تهياتر» (Grand théatre) للموافقة[2] على إمضاء السيد «سيقود» (Segaud) الطبيب الساكن بنهج «دارسي» (Rue Darcie) رقم 26 .

مرسيليا 15 مارس 1833[3]

الإمضاء : «دافوكس» (Davaux)

نظرنا فيها نحن : شيخ بلدية «مرسيليا» للموافقة على امضاء السيد «دافوكس» (Davaux) مدير الشرطة الموقع أعلاه .

حرر بمرسيليا في «لهوتيل دوفيل» (L'hotel de ville) 18 مارس 1832[1]

الإمضاء : السيد «ماسوك» (Massoc)

شيخ البلدية

---

(1) الموافق لـ (22 شوال 248 هـ) .

(2) لقد فضلنا كلمة «الموافقة» على كلمة «المصادقة» لأن «المصادقة» كلمة علمية ، وإن كان جرى بها العمل عند الكتاب والمترجمين .

(3) الموافق لـ (23 شوال 1248 هـ) .

(1) الموافق لـ (26 شوال 1248 هـ) .

(ب)

أنا الموقع أدناه أعلن بأنني قد زرت ـ حقيقة ـ السفينة الحربية «لابون جوزيفين» (La bonne josephine) الموضوعة تحت أمر الربان «بيريفولا» (perifola) الفرنسي القادم بها من الجزائر ، وكان القصد من هذه الزيارة البحث في قسم كمية العظام الموجودة في السفينة ، من أجل العثور على ما يمتّ منها إلى الجسم البشري وبعد البحث الدقيق تأكد لديّ أنه يوجد في القسم المذكور كمية من بعض العظام البشرية . وإيمانا .بما يلزم أسلم الشهادة الحاضرة .

مرسيليا ، 26 فيفري 1833[2]

الإمضاء : «فرومات» (Froment)

الصيدلي

نظر فيها مدير الشرطة لدائرة «قراندتهياتر» (Grand Théâtre) من أجل الموافقة على إمضاء السيد «فرومونت» (Froment) الصيدلي الساكن بالدائرة المذكورة .

---

(2) الموافق لـ (6 شوال 1248 هـ) .

مرسيليا 15 مارس 1833[3]

الإمضاء : «دافوكس» (Davaux)

نظرنا فيها نحن : شيخ بلدية مرسيليا ، من أجل الموافقة على امضاء السيد «دافوكس» (Davaux) مدير الشرطة المذكور أعلاه .

حرّر بمرسيليافي «لهوتيل دوفيل» (L'Hôtel de ville)

15 مارس 1833[1]

الإمضاء : «س . ديموابر» (C. Demoyer) المساعد

(ج)

أنا الموقع أدناه «جيرمار قيوم» (Girmar Guillaume) الساكن بهذه المدينة يعلن بأنه قد باشر تفريغ حمولة السفينة الأخيرة القادمة من الجزائر والتي كانت محملة بالعظام ، إني أأكد وأشهد بأن في الحمولة المذكورة كمية من العظام البشرية مثل الجماجم والفكوك ، الخ ....

وإيمانا بما يلزم أمضيت الشهادة الحاضرة .

---

(3) الموافق لـ (23 شوال 1248 هـ) .

(1) الموافق لـ (23 شوال 1248 هـ) .

مرسيليا 11 مارس 1833[2]

الإمضاء : «جيرمار قيوم» (Girmar Guillaume)

أنا الموقع أدناه ، أعلن أن علامة الصليب المرسومة على صفحة الشهادة الحاضرة قد كانت من صنع «جيرمار قيوم» (Girmar Guillaume) الذي لا يحسن الكتابة .

الإمضاء : «لويز برينو» (Lains Brumo)

الإمضاء : للسيد «جيرمار قيوم» (Girmar Guillaume)

(المذكور الذي لا يحسن الكتابة .) .

الإمضاء : «فرانسو أأينت» (Français Aaun)

إن مدير الشرطة لدائرة «لوبسيرفاتور» (l'observataire) يشهد بأن السيد «قيوم جيرمار» (Girmar Guillaume) الذي رسم علامة الصليب على صفحة شهادتنا الحاضرة ، يسكن بالدائرة المذكورة مرسيليا 12 مارس 1833[1]

الإمضاء : «روجون» (Rougon)

---

(2) الموافق لـ (19 شوال 1248 هـ) .

(1) الموافق لـ (20 شوال 1248 هـ) .

نظرنا فيها نحن : شيخ بلدية مرسيليا ، من أجل الموافقة على إمضاء السيد «رجون» (Rougon) مدير الشرطة الواضع خط يده في محل آخر .

حرر بمرسيليافي «لهوتيل دوفيل» (L'Hôtel de ville) 15 مارس 1833[2] .

الإمضاء : «أنيال» (Annuelle)

غرامة قدرها 7 من الفرنكات و75 سنتيما .

---

(2) الموافق لـ (23 شوال 1248 هـ) .

وثيقة رقم (13)

يمكن لنا أن نقرأ ـ في جريدة «لوسيمافور دومارساي» (le semaphore de Marseille) الصادرة في 2 مارس 1833[1] ـ رسالة للسيد «سيقود» (Segand) الطبيب ، التي اقتطفنا منها خلاصة ما يوضح قيمة الشعور الديني للمسلمين ، لدى الأوروبيين الغازين لمدينة الجزائر :

مرسيليا فاتح مارس 1833[2]

«لقد بلغني عن طريق الجمهور أنه يوجد بين العظام ـ التي تستعمل في صناعة فحم حيواني ـ (charbon animal) عظام أخرى تختص بالجنس البشري .

---

(1) الموافق لـ (1 شوال 1248 هـ) .
(2) الموافق لـ (9 شوال 1248 هـ) .

وقد تحققت ـ أيضاً ـ انه يوجد ـ في السفينة الحربية «لابون جوز يفين» (la Bonne joséphine) القادمة من الجزائر والمحملة بالعظام ـ عدة عظام تشخص قسما من هيكل الإنسان . وقد رأيت منها جماجم وأكواعاً ، وعظام أفخاذ ، تعـود الى صنف البالغيـن الراشـدين الذين لم يمض على نبش قبورهم وإخراجهم منها غير زمان قليل ، ومازال بعض الأماكن من تلك العظام مكتسيا لحما .... ولعل احترامنا لأموات شعب نحكمه يقلل من إبداء كراهيته لأحياننا واستصغاره لهم .

أن وجود معمل تكرير السكر في بلادنا قد أصبح مهددا باشمئزاز الناس المتمخض عن إدخال جسم الإنسان كمادة أولى في صناعة ذلك المعمل .

وخلاصة مافي الأمر أن سياستنا ـ نحن المستعمرين لمدينة الجزائر ـ لاتجدينا نفعا ما دمنا لم نصيّر أعداءنا (الجزائريين) أكثر تلاؤما معنا . إن هؤلاء العرب والبدو المطلعون على رفع عظام إخوانهم ، وهم ـ الآن ـ في حالة تعصب ديني ، قد يتمخض عنه تقطيعهم لأجسام بعض الأسارى الفرنسيين إربا إربا ، وأحيانا يفترسونهم»

وثيقة رقم (14)

قبل أن أسلم جميع التأليف[1] إلى الطبع ، أضيف إليه رسالة . قد اتصلت بها منذ قليل من لدن ديوان صاحب الجلالة : ملك الفرنسيين . وألاحظ أن هذه الرسالة قد جاءت على شكل منشور كاد يكون مطبوعا كله ؛ لولا اسم الوزير واسمي الخاص اللذان قد رسما بمفرديهما في تلك الرّسالة ، مكتوبين بخط اليد .

هذا واننا نأمل أن تكون حكومة صاحب الجلالة أكثر رأفة بنا وأن تخفف من آلامنا وأن تعجل بجلب أدوية لمعالجة تلك الآلام .

---

(1) هو كتاب «المرآة»

وهذه نسخة من تلك الرّسالة التي تسلمتها الآن :

باريز 3 أكتوبر 1833[2]

ديوان الملك - مكتب السرّ - :

سيدي أتشرف بابلاغكم أن العريضة التي وجهتموها الى الملك قد وضعت تحت نظر صاحب الجلالة ، فأمر بإحالتها الى السيد وزير الحرب ضمن اختصاصاته التي يوجد فيها موضوع طلبكم مرتبا من الوثائق التي ترافقه .

وتقبلوا - سيدي - فائق احترامي الأكيد !

خادمكم الأشد تواضعا لكم وطواعية :

رئيس مكتب السرّ :

الإمضاء : «لاصان» (Lassagne)

«الى السيد حمدان بن عثمان خوجة ، نهج «إكريي دارتوا» (رقم 9) Rue des écuries d'Artois N° 9

(2) الموافق لـ (18 جمادي الأولى 1249 هـ) .

وثقية رقم (15)

بناء على الرسائل التي تلقيتها ـ الآن ـ من مدينة الجزائر وجهت الى وزير الحرب الرّسالة التالية :

أتشرّف أن أذكّر سعادتكم بأنني ـ عند وصولي إلى باريز ـ قد وجهت إلى حكومة صاحب الجلالة عدة عرائض تتعلق بحالة الجزائر . ورغم أنني لم أحظ بأيّ جواب صريح يثبت إصابة فكري ويزكي سمّو رأيي ، فإن شطرا من الظلم الذي نشتكّي منه قد بدأت سحابته تنقشع شيئا ما ، وهذا شي يسليني وتقر به عيني كثيرا ، لاسيما أن ذلك ناتج عن تأثير نفوذ حكومة صاحب الجلالة وعن عدله وإنصافه . ونحن نأمل أن ما تبقى من الظلم سيبدّد كذلك ويزول : وبالإضافة الى ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة قد قرّرت أن تعين «لجنة تحقيق» من أجل إلقاء

ضوء على وضعية وطننا وعلى صدق شكاوانا ؛ بيد أنني أنبئت من الجزائر أن الإدارة ـ هناك ـ قد خطر ببالها أن تستعمل شدّة أخرى وقساوة ، بعد قدوم تلك اللجنة ، وذلك أنها قد ألزمت أصحاب الأملاك المهدّمة بدفع أجور العمال الذين عملوا في تهديمها ، دون أن تتحقق قيمة الأملاك ولا أن سبق دفع تلك القيمة لأربابها .

وقد سجل اسمي بين أولئك الملاكين، وكذا سجل اسم المفتي، من أجل منزل كان من أملاك أحد المساجد المهدمة ، كما سجل اسم حلاق قد هدم دكانه الذي كان يحصل به على معاشه . ولم تكن مساحة هذا الدكان أكثر من خمسة أذرع طولا ، وذراعين عرضا . وقد ألزم صاحبه أن يدفع عليه قيمة قدرها مائة وخمسون فرنكا واثنان وثمانون سنتيما (82 ، 150 ف) . والذي لم يرض بدفع أجرة تهديم أملاكه فما عليه الا أن يضع عقودها بصندوق أملاك الدولة (Caisse des domaines) ويتعهد بأن يتخلى عن حقوقه . فإن كان الجميع لا يهمني فإن لي بين عدد الأملاك المهدمة أملاكا خاصة بي شخصيا ، وأخرى تحت رعايتي .

وكما أن إدارة أملاك الدولة قد طلبت الملاكين

بهذا الطلب فلا ريب أنها ستطالبني ـ أنا أيضا ـ مثلما طالبتهم به . فلي الشرف ـ إذن ـ أن أخبر سعادتكم وأنا مقتنع بأنكم لا توافقون من يخالف القوانين الوضعية والشرائع السماوية . فمثل من يدفع أجرة تهديم أملاكه مثل رجل تقطع يده ثم يجبر ـ أيضا ـ على أن يدفع أجرة عملية القطع ، مع أن هذه اليد نفسها هي التي يحصل بها على معاشه .

فأرجوا أن تأخذ سعادتكم ملاحظتي بعين الإعتبار ، وأن تشفقوا على هؤلاء الجزائريين الأرقاء التعساء والمغلوب على أمرهم ، وأن تعطوا أوامر من أجل الكف عن أمثال هذه الأعمال السيئة .

وتقبلوا ، الخ ..... الخ .....

باريز 5 أكتوبر 1833[1]

الإمضاء ـ بالعربية ـ :

سيدي حمدان بن عثمان خوجة

---

(1) الموافق لـ (20 جمادي الأولى 1249 هـ) .

الفهـرس

سحب الطباعة الشعبية للجيش

صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة بمناسبة
الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007
يُهدى ويُوضع في المكتبات ولا يباع

ISBN : 978-9947-24-100-4